وهذا يساعد في التأكد من أن الموظفين في التعليم، والتلاميذ، الذين ربما يتأثرون بالتعليم المقدم، يتمتعون بالحماية. فالفشل في القيام بتلك المسؤليات يمكن أن يؤدي إلى المقاضاة. والأهم من ذلك فإن الفشل في الوفاء باللوائح والقوانين ربما يؤدي إلى حادثة وإصابة شخصية يمكن أن تكون ذات أثر كبير على حياة الفرد. وأثناء العقد الماضي فإن التقارير عن المآسي المتنوعة التي وقعت لتلاميذ من أعمار مختلفة قد زادت من وعي المجتمع البريطاني بالأمان وأثرت على الاتجاهات العامة نحو الدعاوى القانونية.

وبالإضافة إلى ذلك الجهود الجديدة وغير المسبوقة للمبادرة بالتغيير في المدارس البريطانية (ERA, 1988) وخريقتها في التأثير على خريقة عمل المعلمين. وأهم ما في الأمر أنها قد اشتملت على وصفات من صانعي السياسة تؤدي إلى تغييرات في خريقة تدريب المعلمين، والمنهج المتاح للتلاميذ وكيفية تدريسه، وجداول الأداء وتقدير المعلمين. ووجدت مهنة التدريس نفسها في مواجهة الحاجة للتعامل مع فعاليتها من البداية. كل ذلك يعكس توكيدا على فعالية المدرسة والتحسن الذي يسيطر عليه مدخل إدارة الأداء الميكانيكي. وقد ارتبط هذا المدخل من قبل بالإدارة التجارية التي تتيح للمستهلكين الحقوق. ولثقافة المستهلك تعليم نافذ وينظر للتلاميذ وآبائهم باضطراد على أنهم عملاء لهم حقوق المستهلكين. وأصبحت الدعاوى تجارة رائجة. ومن ثم فإن تغييرا في اتجاهات الآباء للسعي للوم شخص ما إذا وقع خفلهم في حادثة بالمدرسة وحاجة المدرسة للنظر عن كثب في إدارة الممارسة الآمنة في التربية البدنية.

الممارسة الآمنة – ماذا تعني؟

أعتقد أن الأمان والممارسة الآمنة ذاتقيمة عقلية رغم أنه يمكن أن يكون من الصعب إقناع الآخرين بذلك في أغلب الأحيان. وبدلا من ذلك ينظر الكثيرون إلى منع الحوادث أو تجنب الإهمال على أنه الدافع الأساسي للممارسة الآمنة. وبينما لا أستطيع الاعتراض على أنها نتائج مرغوبة، فإن الأمان والممارسة الآمنة في التربية البدنية أكثر من ذلك بكثير. فحتما ستقع الحوادث لا محالة: فالتربية البدنية، بطبيعتها، تحتوي على عنصر من عناصر الخطر، والتحدي، والمغامرة. وتوفير الممارسة الآمنة لا يعني ببساخة إزالة الخطر (الذي يشار إليه غالبا على أنه استراتيجية تجنب الإهمال التي بها يلغي المعلمون ببساخة أي نشاط يحتوى على الخطر) فهل هذا ما يحمله المستقبل للتربية البدنية؟ ورغم أن الحوادث ستقع، لأنها لايمكن التنبؤ بها دوما، فعلى المعلمين واجب قانوني يتمثل في العمل في نظام يوضح استخداما واقعيا للطرق والأساليب ويتوقع بطريقة ناجحة المخاخر التي يمكن التنبؤ بها ويزيلها(BAALPE, 1992: 21). والقدرة على فعل ذلك تشمل تبني المعلمين لاستراتيجية معروفة بإدارة الأمان. وهي عن خلق بيئة تعليمية فعالة فيها تحدد للتلاميذ مهام تعرضهم للخطر والتحدي بطريقة منظمة. وهذا يعني أن أي خطر يعتبر تحت التنظيم والسيطرة. وبينما كان الأمان

دوما في قمة أولويات المعلمين، فإن المزيد والمزيد من المعلمين يلاحظون أنهم ايضا مربون في روح القانون وأنهم لا يحتاجون فقط لحماية الأخفال، وإنما يحتاجون أيضا للتكامل المهني.

ومن الأمور المثيرة للاهتمام أن نلاحظ أن القليل من الدراسات في التعليم والتعلم الفعال بالفعل تشير إلى الممارسة الآمنة (Siedentop, 1989; Silverman, 1991). وقد قدم ميتزلر (Metzler, 1990: 61) ، وهو أحد العاملين المحترمين في مجال فعالية المعلم في التربية البدنية، قائمة بالمؤشرات العملية لفعالية المعلم / المتعلم في التربية البدنية. واعترف هذا العمل بالحاجة إلى إعلان وإقرار بيئة تعليمية آمنة، ولكنه لاحظ أن هناك القليل من الدعم الإحصائي لدورها في التعليم الفعال، مقترحا أنها ينبغي أن تكون شرخا مسبقا ضروريا لتعليم الكثير من الأنشطة. وقد شاركته الرابطة البريطانية للناصحين والمحاضرين في التربية البدنية (BAALPE, 1995: 7) وجهة النظر هذه؛ حيث ترى أن الممارسة الآمنة يجب أن تكون سمة مكملة integral لجميع جوانب التعليم وفي جميع مراحله. ويوسعون ذلك في علاقته بالتربية البدنية مستنتجين أن الممارسة الآمنة لها مكونان اثنان: الأول يشمل مسؤوليات المعلمين، والثاني يهتم بعملية التعليم.

مسؤوليات المعلم:

تم تلخيص مسؤوليات المعلم القانونية في عدد من الوثائق. ففي ضوء قانون الصحة والأمان في العمل (HSW, 1974) عليهم واجب الالتزام بأي تعليمان أمان تقدم لهم من قبل صاحب العمل، لاسيما السلطات التعليمية في حالة المدارس الحكومية، المدير في حالة المدارس المستقلة. والفصل الثاني من القانون (البند الثالث) يلقي بواجب الرعاية على كل صاحب عمل (LEA) لإعداد ومراجعة بيان مكتوب عن السياسة العامة فيما يتعلق بصحة وأمان الموظفين والمؤسسة وترتيبات تنفيذ تلك السياسة. وعلى أصحاب العمل أن يلفتوا انتباه موظفيهم (المعلمين) إلى ذلك. وينطبق ذلك أيضا على البيئة الآمنة التي سيعمل فيها المعلمون والتلاميذ. والفشل في التنفيذ ربما يؤدي إلى المقاضاة أمام المحاكم.

وربما تتمثل الحالة في أن نصيحة صاحب العمل أكثر حزما وصرامة من تلك التي يقدمها الإرشاد الإضافي، فعلى سبيل المثال، ربما تمنع استخدام أجهزة معينة أو حذف أنشطة من قبيل الغوص أثناء دروس السباحة أو أنشطة المغامرة الخارجية خارج موقع المدرسة. وفي هذه الحالة يجب على المعلمين قانونا أن يتبعوا تعليمات صاحب العمل. ومع ذلك فمن الجدير بالملاحظة أن المعلمين لديهم الحرية في تحدي المنطق الكامن وراء تعليمات صاحب العمل وأن يسعوا للحصول على تعديل اللوائح المحلية.